

Distr.
GENERAL

A/49/56
S/26926
30 December 1993



ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

الحالة في البوسنة والهرسك
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز
دور المنظمة

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه باللغة العربية، البيان الختامي للدورة
الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقود في الرياض، المملكة العربية
السعودية، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق
الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال المعنونة: "الحالة في الشرق
الأوسط"، و "قضية فلسطين"، و "الحالة في البوسنة والهرسك"، و "آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه
عليها"، و "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"، و "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق

في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، و "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي"، و "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على ثاني السويدي

نائب الممثل الدائم

القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى

لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٧ - ٩ رجب ١٤١٤ هـ

٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ م

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الرابعة عشرة في الرياض خلال الفترة من ٧ - ٩ رجب ١٤١٤ هـ الموافق ٢٠ - ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان - (رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة)

صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة - (أمير دولة البحرين)

صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد - (سلطان عمان)

صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني - (أمير دولة قطر)

صاحب السمو الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح - (أمير دولة الكويت).

مسيرة مجلس التعاون:

استعرض المجلس الأعلى تطور المسيرة الخيرة لمجلس التعاون في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء النتائج والتوصيات التي رفعتها اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وتدارس السبل الكفيلة بدفع العمل الجماعي من منطلق الإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف والرغبة في تعزيز مسيرة التعاون بما يحقق الأهداف التي حددها النظام الأساسي وجسدها قرارات العمل المشترك في كافة جوانبه، مستهدياً في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى لما تضمنته من مواقف وأسس للعمل المشترك في المرحلة القادمة.

ويؤكد المجلس الأعلى عزمه التام على الإسراع بخطى مسيرة مجلس التعاون ودفعها نحو آفاق أرحب لمواجهة كافة التحديات ومواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية وتلبية طموحات وتطلعات قادة دول المجلس وشعوبها لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان النظام العراقي:

بحث المجلس الأعلى تطورات الأوضاع الإقليمية والمستجدات في منطقة الخليج في ضوء خرق النظام العراقي لشروط وقف إطلاق النار التي حددها القرار ٦٨٧ من خلال استمراره في نهج سياسة المماثلة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه ومواصلته ترديد مزاعمه التوسعية في دولة الكويت وتهديد سيادتها واستقلالها وتعريضه الأمن الإقليمي للخطر. وفي هذا الصدد يدين المجلس بشدة النظام العراقي لممارسته سياسة الانتقائية في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لا سيما عدم احترامه وتنفيذه لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ الذي أقر ترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق ولمسلكه العدواني ضد دولة الكويت وقيام قواته وعناصره بارتكاب أعمال استفزازية على الحدود بين البلدين وتلويحه بمعاودة العدوان. ويؤكد المجلس الأعلى دعمه المطلق لدولة الكويت تجسيدا لمبدأ الأمن الجماعي.

ويجدد المجلس مطالبته النظام العراقي باحترام شروط وقف إطلاق النار وتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبنود القرار ٦٨٧ لا سيما المتعلقة منها باحترام وتنفيذ القرار الخاص بالحدود الدولية بين البلدين على أساس الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ووفق قرار مجلس الأمن ٨٣٣، والإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، ودفع التعويضات، والتعهد بعدم ارتكاب أو دعم أي عمل إرهابي أو تخريبي. ويدعو المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى التصدي لمحاولات النظام العراقي الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، مؤكدا ضرورة مواصلة الضغوط الدولية عليه حتى يكف عن عدوانه وينفذ كافة التزاماته الدولية.

كما يؤكد المجلس أن احترام سيادة واستقلال دولة الكويت كما ورد في الفقرة التنفيذية الثانية من القرار ٦٨٧، وحدودها الدولية كما أقرها مجلس الأمن في قراره ٨٣٣ يمثل جوهر الالتزامات الواردة في القرار ٦٨٧، وأن عدم تنفيذها يشكل انتهاكا لجوهر ذلك القرار.

كما يحمل المجلس النظام العراقي المسؤولية كاملة لما يتعرض له الشعب العراقي الشقيق من مآسي ومعااناة إنسانية نتيجة سياساته التي تمثل خرقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، ورفضه تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٣ اللذين يعالجان المعااناة الإنسانية للشعب العراقي، مؤكدا حرصه البالغ على وحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية.

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية الجزر:

إن المجلس الأعلى وقد استمع الى شرح مفصل من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حول النزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية

الاسلامية الإيرانية بشأن الجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، فإنه يدعو الجمهورية الاسلامية الإيرانية الى الاستجابة لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية الى إجراء حوار مباشر مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الامارات الثلاث، والتأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال تنادي بضرورة اللجوء الى الحوار والالتزام بكافة الطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

وفي هذا الصدد يرحب المجلس بالبيان الصادر عن حكومة الجمهورية الاسلامية الإيرانية والمتعلق بالنزاع القائم بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، ويأمل أن يكون ذلك مؤشراً لإلغاء كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى وإنهاء الاحتلال لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى التابعة لدولة الإمارات، مستذكراً في هذا الخصوص ما أعلنه المجلس الأعلى في ختام الدورة الثالثة عشرة في أبو ظبي من أن تطوير العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويؤكد المجلس الأعلى مجدداً تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمه كافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث استناداً الى مبادئ الشرعية الدولية.

الوضع العربي الراهن:

تابع المجلس الأعلى باهتمام بالغ مستجدات مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ويعبر عن ترحيبه بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أساس أنه يمثل خطوة أولى على طريق التوصل الى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي استناداً الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، وإرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يعبر المجلس عن تطلعه الى أن تحقق المفاوضات الجارية تقدماً جوهرياً في جميع المسارات.

ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لإنهاء احتلالها للجولان السوري، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضي بانسحابها من كافة الأراضي اللبنانية.

كما يتابع المجلس الأعلى بقلق بالغ تطورات الأوضاع في الصومال، ويعبر عن عميق الأسف لاستمرار تردي الحالة الأمنية هناك، ويدعو كافة الفصائل الصومالية الى نبذ الخلافات وتغليب المصلحة الوطنية والتعاون مع جهود الأمم المتحدة الرامية الى إعادة الأمن وتثبيت الاستقرار في الصومال. ويؤكد المجلس مجدداً وقوفه الى جانب الصومال في محنته المؤلمة وحرصه التام على سيادته واستقلاله ووحدته أراضييه.

الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك

تدارس المجلس الأعلى ما آلت اليه الحالة الأمنية والمعيشية في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة استمرار العدوان الصربي الآثم وارتكاب القوات الصربية النظامية وغير النظامية أبشع جرائم الإبادة العرقية ضد الانسانية في تلك الجمهورية المنكوبة وانتهاكها لمواثيق الأمم المتحدة وتحديها السافر للشرعية الدولية. ويعبر المجلس عن إدانته الشديدة لمحاولات الصرب والكروات فرض الأمر الواقع وانتزاع مكاسب إقليمية، الأمر الذي يتنافى مع الشرعية الدولية.

وإذ يلاحظ المجلس أن العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على الصرب لم تفض الى أية نتيجة تذكر لتغيير مسلكهم العدواني ووقف أعمال التطهير العرقي التي يمارسونها بشكل منتظم، فإنه يطالب مجلس الأمن باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تسمح بها المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإعادة الأمن والسلم الدوليين، كما يطالبه بتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك رفع حظر السلاح المفروض عليها، وتشديد العقوبات ومضاعفة الضغوط على صربيا والجبل الأسود.

والمجلس إذ يسجل بالتقدير التجاوب الذي أبدته جمهورية البوسنة والهرسك في الوصول الى حل تفاوضي على أساس الخطة التي عرضها الوسيطان الدوليان مؤخرًا، فإنه يؤيد المطالب العادلة لجمهورية البوسنة والهرسك بتعديل هذه الخطة وإعطائها منفذاً بحرياً، للحفاظ على تماسك أراضيهم ووحدتها.

في مجالات التعاون والتنسيق:

استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون الدفاعي بين الدول الأعضاء في ضوء اجتماع وزراء الدفاع في اجتماعهم الثاني عشر، ولأهمية هذا المجال في المحافظة على أمن ومنجزات دول مجلس التعاون فقد أقر كافة توصيات وزراء الدفاع وعلى رأسها تطوير قوة درع الجزيرة والمجالات العسكرية الأخرى العديدة، تأكيداً منه على أهمية هذا التعاون في تعزيز الدفاع الجماعي بين دول المجلس.

وفي هذا الخصوص، قرر المجلس تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري، تكون رئاستها دورية سنويا بين وزراء دفاع دول المجلس، وتضم رؤساء الأركان ورئيس اللجنة العسكرية بالأمانة العامة، وعلى أن تبدأ دورية الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أقر المجلس توصيات وزراء الداخلية في اجتماعهم المنعقد في أبو ظبي للفترة ٩-١٠ جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ الموافق ٢٢-٢٣ نوفمبر ١٩٩٣ م حول مختلف مجالات التعاون الأمني، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقية الأمنية الشاملة، حيث كلف وزراء الداخلية وكلاء وزارات الداخلية بالاجتماع لإنجاز الصياغة النهائية لهذه الاتفاقية.

وفي المجال الاقتصادي عبر المجلس عن ارتياحه لزيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وازدياد عدد المستفيدين من تنفيذ أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مما يعزز ترابط المصالح بين المواطنين، كما أكد على أهمية تنفيذ ما تبقى من أحكام الاتفاقية. وفي هذا الإطار وجه المجلس وزراء المالية بمواصلة السعي للوصول الى اتفاق على تعرفه جمركية موحدة، وقرر تحسين شروط تملك مواطني دول المجلس للعقار والسماح لشركات الطيران الوطنية بممارسة نشاطها بدون وكيل عام أو كفيل محلي إذا رغبت في ذلك. كما قرر المجلس إقامة مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأقر مشروع نظامه.

كذلك أقر المجلس الأعلى التوصية المرفوعة بشأن معاملة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي معاملة مواطني الدولة العضو مقر العمل بعد التوظيف وفق الضوابط التنفيذية المقترحة من وزراء العمل.

واستعرض المجلس الأعلى خطوات دعم جامعة الخليج العربي التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته الثانية عشرة بالكويت عام ١٩٩١ م، ويؤكد المجلس على اتخاذ السبل الكفيلة بتعزيز دور الجامعة بصفتها مثالا ناجحا للعمل المشترك، والاستمرار في تركيز الجامعة على التخصصات النادرة وتوفير احتياجات دول المنطقة.

ويعرب المجلس عن ارتياحه لما تم تحقيقه في إطار تنفيذ السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة التي أقرت في قمة مسقط عام ١٩٨٥ م ويؤكد على أهمية مواصلة العمل المشترك لتقريب السياسات وتوحيد الأنظمة والتشريعات البيئية وتعزيز القدرات الوطنية والاقليمية وتدريب الأطر البشرية ورفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

كما ناقش المجلس الأعلى أوضاع السوق البترولية العالمية المضطربة نتيجة الفائض الكبير من البترول المعروض الذي أوجد تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدول الأعضاء.

وإذ يؤكد المجلس الأعلى على ضرورة العمل على استقرار السوق البترولية، ومن هذا المنطلق، فإن دول المجلس على استعداد للمساهمة في إجراء تخفيض في الانتاج الحالي إذا وافقت والتزمت جميع الدول المنتجة داخل الأوبك وخارجها على خطة شاملة لتخفيض الانتاج بشكل متوازن.

وعليه فإن الدول الأعضاء تساند الجهود التي تقوم بها سلطنة عمان في هذا الشأن مع الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك.

وعبر المجلس عن ترحيبه بالاتفاق الذي توصلت اليه الدول المتعاقدة في إطار الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) ويأمل أن يسهم هذا الاتفاق في تنشيط التجارة الدولية بما يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.

ويعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، ولحكومة وشعب المملكة لحسن الاستقبال وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول المجلس، مشيدا بالترتيبات الممتازة والجهود الكبيرة التي بذلت من أجل راحة الوفود وتأمين نجاح اللقاء. ويتطلع المجلس الى لقاءه في دورته الخامسة عشرة بدولة البحرين في شهر ديسمبر ١٩٩٤ م، تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين.

صدر في مدينة الرياض

٩ رجب ١٤١٤ هـ

الموافق ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣ م
